

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

لجنة البيئة المنبثقة عن مؤتمر مدريد في الفترة ٢٤ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤، وقد حضر الوفد الاسرائيلي الاجتماعات المذكورة، وهي المرة الأولى التي يحضر فيها اسراييليون البلاد بشكل علني. وسبق الاجتماعات الاخيرة لقاءات تحضيرية كان منها زيارة وفد اسرائيلي رفيع المستوى في نهاية شهر سبتمبر الماضي الى البحرين، حيث التقى مسؤولين من وزارات الخارجية والاعلام والمواصلات.

وفي اجتماعات لجنة البيئة ترأس وزير البيئة الاسرائيلي يوشي ساريد الوفد الصهيوني واستقبله آل خليفة بترحيب.

هذا وقد التقى وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بوزير البيئة الاسرائيلي على هامش المؤتمر في المنامة واستمر اللقاء ساعة كاملة.

ووصف الوزير الاسرائيلي اللقاء بأنه «بداية جديدة» وان مسألة اقامة روابط مع مجلس التعاون الخليجي «ستستغرق بعض الوقت».

واعرب عن تقديره لقرار مجلس التعاون الخليجي الشهر الماضي برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة مع الشركات التي تتعامل مع «اسرائيل».

كما التقى محمد بن مبارك بوزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في الدار البيضاء خلال القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وكانت حكومة آل خليفة من اوائل الحكومات التي باركت السلام مع الكيان الاسرائيلي وبحث مع مسؤولين اسراييليين في اجتماعات سابقة لتطوير التعاون الاقتصادي بين البحرين والكيان الاسرائيلي.

وهكذا يدنس الصهاينة ارض البحرين ويستقبلون على أرفع المستويات، بينما يحرم أبناء البحرين من دخول بلادهم!

عبد اللطيف المحمود ممنوع من السفر

الدكتور عبد اللطيف المحمود، الذي تصدر حملة التوقيع على عريضة شعبية ثانية، منع الشهر الماضي من السفر الى بيروت لحضور مؤتمر الحوار القومي - الاسلامي. وكان المؤتمر قد عقد في العاصمة اللبنانية في الفترة ١٠ - ١٢ أكتوبر الماضي بحضور ثلثة من المفكرين الاسلاميين والقوميين، ووجهت الدعوة الى الدكتور المحمود للحضور. ولكنه لم يستطع السفر لان الحكومة كانت قد سحبت جوازته منذ اعتقاله في ديسمبر ١٩٩١ بعد عودته من الكويت واعتقاله اسبوعين. وقد تساءل الحضور عن عدم حضور الدكتور المحمود، واذا عرف السبب بطل العجب.

وحافظ الشيخ ممنوع من الكتابة

الكاتب البحريني المعروف، حافظ الشيخ، ممنوع من الكتابة هذه الايام في صحيفة «اخبار الخليج» اليومية التي تصدر في المنامة وقرار منعه عن الكتابة جاء من وزارة الاعلام التي اصبحت منزعة من كتابات الاخ حافظ الشيخ الذي اشتهرت كتاباته بالقوة والجرأة. وقد افتقد القراء عمود حافظ، ولكنهم اعتادوا سياسة تكميم الافواه التي تتبناها الحكومة. فهل سيغدي الحكومة شيئاً ان تمنع الكلمة وتصادر حرية التعبير؟

ترحيب بالصهاينة ورفض للمواطنين

استقبلت حكومة آل خليفة الوفد الاسرائيلي الذي شارك في اجتماعات

الشعب يقول كلمته في العريضة ، فماذا يقول آل خليفة؟

ماذا ستقول حكومة البحرين للعالم بعد تسليم العريضة الشعبية الى الحاكم في وقت لاحق من هذا الشهر؟ ان هذا العمل السياسي استفاء شعبي حول شرعية قرار امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتعليق العمل بالدستور قبل قرابة عشرين عاماً. ان الشعب يقول للحاكم: لقد اخطأت في قرارك في اغسطس ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وانت تتحمل مسؤولية الماسي التي مرت بها البلاد منذ ذلك الحين. انت المسؤول عن تحويل البلاد الى زنزانة كبيرة بترسيخ قانون امن الدولة السيء الصيت، ومصادرة الحريات، وملء السجون بالابرياء من ابناء الشعب، وقتل ما لا يقل عن ستة من الشرفاء بالتعذيب الوحشي وتشريد الآلاف من المواطنين. لقد قمعت الشعب وكملت الافواه، ولكنك لم تتمكن من القضاء على ضمير الأمة، فهام شبابها وشيوخها يوقعون العريضة التاريخية الثانية التي تعتبر في العرف السياسي اعلاناً بعدم شرعية حكمك في غياب العمل بالدستور. فما انت فاعل هذه المرة؟

لقد دفع استبداد حاكم البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، البلاد الى استمرار التوتير برغم الانفتاح الذي ساد دول العالم في السنوات الاخيرة. وعندما قدم الشعب العريضة الاولى قبل عامين مطالبة الحاكم باعادة العمل بالدستور، استقبلها الامير بالغضب والازعاج، ولم تسمح له غطرسته بالاستماع الى مطالب الشعب، وراح يرعد ويؤيد بوجه ممثلي الشعب، ولم يتصرف كاب حنون، بل كعدو متجبر. ولكن ذلك لم يفت في عضد الأمة، فاستعادت همتها وسجلت موقفها مجدداً في عريضة مماثلة وقع عليها حتى الآن عشرات الآلاف من المواطنين وسوف تقدم الى الامير مرة اخرى في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد روعي في العريضة هذه المرة ان تكون هادئة المنطق، متواضعة اللغة ولكن مع الاصرار على المطلب الرئيسي المتمثل بالعودة الى العمل بالدستور. وقد عرضت على لجنة من المحامين للتأكد من قانونيتها وعدم احتوائها على ما يمكن اعتباره حجة ضد اللجنة الشعبية المشرفة على تنظيمها. وبعد ان وقعت من قبل الاشخاص الاساسيين، وهم من مختلف الاتجاهات والمواقع الاجتماعية، طرحت على المستوى الشعبي في المساجد وال النوادي والجمعيات، فهرع المواطنون لتسجيل مواقفهم بالتوقيع عليها، لتصبح بذلك وثيقة اداة لاستمرار تعليق العمل بالدستور البحريني في اكثر تظاهرة شعبية من نوعها.

هناك من يقول ان هناك ابحاث رسمية باعادة رفع العريضة بعد ان ثبت عدم جدوى الاستمرار في تجاهل المطالب الشعبية واستمرار التوتير الناجم عن تغييب الحياة الدستورية، ويفسر هذا الانجاه اللغة الهادئة التي تميزت بها العريضة، ولكن ليس هناك ما يدل على ذلك خصوصاً وان آل خليفة ليس من النوع الذي يحترم الرأي الشعبي. ومهما كان الامر، فان الوضع الراهن في البلاد يتطلب اعادة النظر في العلاقة بين الحكومة والشعب. وتجدر الإشارة الى تصاعد حالة التوتير في البحرين خلال العام الجاري. فقد تحول الغضب الشعبي الى ممارسة عملية تقض مضاجع النظام ومن يقف وراءه. وكان لتكرار التظاهرات من قبل العاطلين عن العمل اثره في تحريك الوضع واثارة قلق النظام. فخرجت مظاهرات من هذا النوع يعيد الى اذهان العائلة الحاكمة ذكريات مزعجة حدثت في الخمسينات والستينيات في وقت تريد ان تظهر للعالم انها تحظى بقبول شعبي واسع. كما ان استمرار حالة التفتيش وتراجع مدخولات البلاد من العوامل الضاغطة على السلطة لاعادة النظر في سياساتها القمعية. يضاف الى ذلك تداعي الأوضاع داخل السعودية واحتمالات حدوث تغييرات سياسية في الشقيقة الكبرى بعد فشل سياسات الملك فهد وتصاعد التملل من استمراره في الحكم حتى بين افراد العائلة الحاكمة. وقد بقيت حكومة آل خليفة حتى الآن معتمدة على الدعم السياسي والمالي من الرياض، الامر الذي لا يمكن الاعتماد عليه الى الابد.

وثمة اوضاع داخلية في البلاد اصبحت تضغط على الحكومة، بالإضافة الى العامل المادي. ومن ذلك وجود حالة التقارب بين القيادات السياسية والفكرية المختلفة. ولعل البحرين هي البلد الوحيد الذي تتقارب فيه التيارات الايديولوجية المتعددة في موقف موحد، فيوقع عالم الدين الشيعي الى جانب نظيره السني مع

اي مرحلة جديدة تتحدث عنها يا سمو الامير؟

وشباب البلاد محروم من العمل، ودستور البلاد معلق، وحرية التجمع ممنوعة، ولا يجوز جمع التبرعات الا باذن مكتوب من وزارة العمل، وتشكيل الجمعيات الاسلامية محظور (حلت جمعية التوعية الاسلامية قبل عشرة اعوام ولم يسمح لها بمعاودة النشاط حتى الآن)، والصحافة مؤمنة بايدي الحكومة. فما هي معالم المرحلة الجديدة يا سمو الامير؟

هذه الملاحظات لا تسمح بالتفاؤل حتى بنسبة ضئيلة، ولا يستطيع عاقل ان يقتنع بوجود نية حسنة لدى الامير ورئيس وزرائه لاجراء تعديلات جوهرية على الوضع في البلاد.

اما الذي يذهب الى التفسير الثاني الذي ذكر في مقدمة المقال، فيرى ان الامير يحمل مجلس الشورى مسؤولية فشل أداء الدولة ويتحدث باستمرار عن المجلس بانه «بداية» وانه بحاجة الى التطوير.

والاشارة المتعددة الى المشاكل الداخلية الكبيرة توحي بان المسؤولية تعود الى مجلس الشورى وليس الى الحكومة، ومجلس الشورى، كما هو معلوم، لم تكن لديه، اية صلاحية في النظر في القضايا المهمة، وجدول اعماله تفرضها الحكومة وليس حراً في طرح ما يراه مهماً، وحتى قراراته هي من باب المشورة والاقتراح ولا تحمل صفة الزامية.. وقد رمى الامير الكرة في ملعب مجلس الشورى، الامر الذي دفع رئيس المجلس، ابراهيم حميدان، الى القول في تعقيبه على كلمة الامير: «نحن في هذه الدورة ان شاء الله ساثرون على نفس الدرب الذي رسمتموه لنا من اجل.. رفعة هذا الوطن العزيز وتحقيق التقدم والرفاهية لمواطنيه». ربما صدق الاستاذ حميدان كلام اميره، لكنه يعلم كذلك بحكم خبرته الطويلة كوزير للمواصلات، ان كلمة رئيس الوزراء هي الفيصل، وان المجلس لن يتجاوز دوره المرسوم له وهو ان يكون مؤسسة شكلية يفتتحها الامير كل عام ويدفع لاعضائها روايتهم كل شهر ولا يهتم اجتمعت ام لم تجتمع.

باحلال ٢٠ الف مواطن محل عدد مماثل من الموظفين الاجانب؛ اذا فعل ذلك فسيكون يعني ما يقول، والا فان تصريحاته لا معنى لها ولا قيمة.

٤- رفع مستوى الاستعداد الوظيفي هدف جيد، بشرط ان تخفض مخصصات العائلة الحاكمة ويضرب بيد من حديد على يدي رئيس الوزراء وابنائهم ليمنعوا من السرقة والنهب وينتهي بذلك نظام العمولة والرشوة، ليتوفر بذلك رأس مال جيد لفتح معاهد التدريب ورفع ميزانية التعليم وخصوصاً جامعة البحرين، بحيث يعطي الطلاب علاوات مالية تغنيهم عن الاعتماد على اهليهم.

٥- تطوير العمل والاداء في الاجهزة الادارية للدولة واصلاحها، هذا الاعتراف الاميري بفساد ادارة الدولة تحت قيادة اخيه ضروري لفتح المجال امام ممثلي الشعب ليحاسبوا المسؤولين والوزراء، ويمارسوا حقهم في الرقابة والتشريع، وبذلك يشعر كل موظف في الدولة (من الوزير حتى الحارس) ان الشعب يراقب اداءه وامانته في التصرف باموال البلاد.

٦- المرحلة الجديدة التي تشهدها البلاد مصطلح لا نعرف مصدره ومعناه، فحتى الان لم يتضح شيء يوحي بان ثمة امورا وقرارات قد اتخذت لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد، فما الفرق بين الآن وما كان الوضع عليه قبل عشرة اعوام؟ السجناء ما يزالون في السجن والمنفيون ممنوعون من العودة الى وطنهم، وانتهاكات حقوق الانسان مستمرة، وما تزال الاعتقالات مستمرة (منذ شهرين اعتقل اكثر من عشرين شخصاً بالاضافة للاستجوابات والتحقيقات المستمرة، والشيخ علي سلمان اعتقل ٢٤ ساعة بدون اي مسوغ شرعي)، وقانون امن الدولة ما يزال يرهب المواطنين، جهاز امن الدولة سيطر عليه الانجليز،

في الاول من اكتوبر الماضي، افتتح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، امير دولة البحرين، دور الاعتقاد الثالث لمجلس الشورى الذي بدأ اعماله في مطلع العام الماضي. والى الشيخ عيسى كلمة الافتتاح التي ذكر فيها عدداً من الامور المهمة. ولذلك فقد اختلفت النظرة الى الكلمة الاميرية واعتبرت تصب في واحد من الامرين:

١- فاما انها تعد المواطنين بتلبية مطالبهم باعادة الروح الى الدستور الذي كان هو شخصياً مسؤولاً عن تعليق العمل به قبل تسعة عشر عاماً.

٢- او انها ضربة عملية لمجلس الشورى واعضائه نظراً لما احتوته الكلمة من اشارات متعددة الى اعتبار المجلس «بداية» و «خطوة على مسيرة التقدم» وغير ذلك مما يوحي بتواضع انجازاته.

ومع ايماننا بان امير البلاد اعجز من ان يعترف يوماً بوجود شعب بحراني قادر على المشاركة في صنع القرار، فان اشاراته توحي احياناً بان ايان هندرسون ربما دس هذه الكلمات في «الخطاب السامي». ومن ذلك مثلاً الكلمات التي افتتح بها حفل الافتتاح:

«يسرنا ان نفتتح هذه الدورة الجديدة لمجلسكم الموقر، متطلعين وعازمين على ان تكون، باذن الله، نقلة نوعية من التطوير والانجاز في مسيرة عملكم التي اظهرت بداياتها في الدورات السابقة، توجهات جادة ومخلصة لارساء قواعد وتقاليصصالحة للتأسيس ثم للتطوير والتقدم، في مسيرة المشاركة الوطنية العامة في البلاد، التي نحرص كل الحرص على استمرارها وتطويرها الى الافضل بمشيئة الله». والامير يعلم ان اي تطوير من وجهة نظره لن يكون مقبولاً اذا لم يشمل العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني. وبعد سرد «انجازات المجلس» التي يهزأ المواطنون منها، كرر الامير قولاً مماثلاً: «المرحلة الراهنة تضع امامنا جميعاً مجموعة من المهام الوطنية ذات الاولوية لتنشيط الاقتصاد، وحماية الموارد، وترشيد استخدامها، وتوفير فرص العمل للاجيال الجديدة من المواطنين، ورفع مستوى الاستعداد الوظيفي لديهم، مع تطوير العمل والاداء في الاجهزة الادارية للدولة واصلاحها بما تقتضيه طبيعة المرحلة الجديدة التي تشهدها البلاد». هذه الفقرة من الخطاب تحمل عدداً من الاشارات الى القضايا التي فشلت الحكومة في التعاطي معها، والتي تجدر الاشارة اليها:

١- تنشيط الاقتصاد يحتاج الى ادارة غير ذات مصلحة مباشرة فمثلاً اذا كان مدير البنك المركزي في اية دولة (او مؤسسة النقد في البحرين) يمتلك اموالاً هائلة في الحسابات المصرفية، فانه لن يتحمس لتخفيض معدلات الفائدة. ومادام الشيخ خليفة، رئيس الوزراء، يستحوذ من خلال شركاته وشركات ابنائه على الاقتصاد البحريني، فان الاقتصاد لن ينشط لانه محتكر من قبل فئة معينة

٢- حماية الموارد وترشيد استخدامها امر ضروري، ولكن في الوقت الذي تخفض فيه مصروفات الوزارات الخدمية، لم تتأثر مخصصات الامير والعائلة المالكة، ولم يتوقف رئيس الوزراء عن اقتطاع اموال الدولة لبناء فنادقه وشركاته وشركات ابنائه استخدام الموارد اذا كان رئيس الوزراء اول من يعارض ذلك؟

٣- توفير فرص العمل للاجيال الجديدة من المواطنين، فما مصير الجيل الحاضر، هل سيبقى بدون عمل حتى النهاية؟ وهل سينتهي الشيخ عيسى باوامر اميرية (شبيهة بامر حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور) نظام «فري فيزا»، وهل سيأمر

يتم هذه الايام جمع التوقيعات على عريضة شعبية تطالب امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، باعادة العمل بدستور البلاد. وقواعد العريضة مجموعة من المواطنين في مقدمتهم الدكتور عبد اللطيف المحمود والشيخ عبدالامير الجمري ومحمد جابر الصباح، بالاضافة الى عدد من الشخصيات الاسلامية والوطنية. وقد وقع على العريضة حتى الآن الاف الاشخاص بعد ان قدمت للمواطنين في المساجد والجمعيات والنادي. وقد تطرق خطباء المساجد الى العريضة في خطب الجمعة بشكل واسع، ولوحظ الحماس المنقطع النظير للتوقيع على العريضة، الامر الذي يوحي بتوجه الناس نحو العمل الجماهيري الضاغط على السلطة. وهناك الآن ما يشبه الاعلان العام عن رفض سياسات الحكومة من خلال الاقبال غير المحدود على المطالبة بالعودة الى الدستور، وفي ذلك اعلان عام عن رفض القرار الاميري بتعليق العمل بالدستور قبل تسعة عشر عاماً. وعندما يكون الاقبال الشعبي على دعم مطالب المعارضة بهذا الحجم، فان ذلك استفتاء على السلطة يعكس ضالة شعبية الحكومة، وهو ما لا يحدث في الكثير من البلدان. ولو قدر لهذا الشعب ان يعبر عن نفسه في الشوارع. لعمت المظاهرات المدن والقرى.

وكانت المعارضة قد قدمت عريضة مماثلة قبل عامين وقعتها ثلاث مائة شخصية من كافة القطاعات الاجتماعية والسياسية، وازعجت الامير وحكومته فآزبد وارعد ولم يستمع الى مطالب الشعب. وتأتي العريضة الجديدة بروح اقوى واستجابة جماهيرية اوسع وتعبير عن تصاعد وتيرة المواجهة بين المعارضة والحكومة. كما تعكس العريضة تطوراً نوعياً في تفكير المعارضة البحرينية حيث طالبت باشتراك المرأة في العملية الديمقراطية، الامر الذي يعكس النضج السياسي وشمولية النظرة. ومن الصعب

العريضة الشعبية تحاصر

ان تمر العريضة بدون تجاوب الحكومة. وحتى لو تجاهلتها السلطة هذه المرة فان المعارضة العنيفة سجلت خطوة متقدمة اخرى على طريق ارجاع آل خليفة على الاستجابة للمطالب العادلة. وفي مايلي نص العريضة.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

امير دولة البحرين حفظة الله وراعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ويعد.

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٢ واجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد ايمانكم باهمية المشاركة الشعبية على اساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بابنائها وباهليتهم لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلد وتوطيد الامن والاستقرار فيها على اسس من الاخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

واذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ١٩٧٥/٨/٢٦ وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديموقراطية الرائدة التي افتتحتها بافتتاحكم اول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم

رئيس الوزراء.. السياسي المرابي

يريدونه. وإذا رفضوا اعطاء العمولة، يسحب منهم المشروع.

فمثلا توسيع جسر المحرق رست مناقصته عند احد التجار الكبار لانه قدم لهم افضل العروض، فأتصلت به مجموعة الشيخ خليفة وطلبت منه ان يدفع مبلغا محددًا كعمولة، فقال لهم: امهلوني ٢٤ ساعة لاعيد حساباتي. وفي اليوم التالي قال لهم: بعد ان حسبت التكاليف وجدت انه لن يبقى لي شي، وبالتالي فانتني لا استطيع ان ادفع العمولة المطلوبة. فما كان منهم الا ان سحبوا المشروع، واعطى الى شركة سعودية. كانت قيمة المشروع، حسب ما قدم التاجر البحريني في مناقصته، ١٩ مليون دينار (٥٥ مليون دولار)، ولكنها اعطيت الى الشركة السعودية بمبلغ ٢١ مليون دينار (٦١ مليون دولار) ودفعت هذه الشركة الفرق بين المبلغين كعمولة الى مكتب رئيس الوزراء مقدما!

وثمة مناقصة اخرى بمبلغ مليوني دينار استقر عليها الرأي، ولكنها تذهب الى احد التجار بـ ٢ وربع مليون دينار، ليعطي هذا التاجر ربع مليون دينار الى علي بن خليفة نجل رئيس الوزراء.

٣- مجموعة اخرى يديرها مدراء آخرون للشيخ سلمان بن خليفة، الابن الثاني لرئيس الوزراء، وهي تعمل كسابقتها، اي كجهة ضغط للحصول على عمولات للشيخ.

وهكذا يتضح المستوى الهابط الذي وصل اليه الوضع في البحرين تحت ادارة خليفة بن سلمان. ففي الوقت الذي تحتاج البلاد فيه الى مزيد من الانفاق بسبب التضخم وزيادة عدد السكان يطلب من وزاراتي الصحة العامة والتربية والتعليم خفض ميزانية كل منهما بنسبة ١٠ بالمائة، وذلك نتيجة انخفاض العائدات، ولكن مستحقات رئيس الوزراء وبناء العائلة الحاكمة لا تتأثر بذلك.

في هذا الوضع، يزداد الفقير فقرا، ويتصاعد عدد العائلات المعتمدة. فالحكومة نفسها تعلن عن وجود ١٠ آلاف عائلة محتاجة وتقول ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تساعدنا. وفي الوقت نفسه هناك جمعية البحرين الخيرية، وجمعية الاصلاح، والهلال الاحمر بالاضافة الى ٤٠ جمعية خيرية اخرى تنشر تسجيلاتها الرسمية في الجريدة الرسمية. وهذه الجمعيات تساعد اكثر من ٢٠٠٠ عائلة بحرينية محتاجة. وهذا يعني وجود اكثر من ١٢ الف عائلة محتاجة، اي دون المستوى الأدنى للمعيشة. ويتضح كذلك ان الشعب نجأ الى تكوين الجمعيات الخيرية للمساعدة في عمليات الدعم، وذلك بعد ان استشرى الفقر في البلاد.

أما الميزانية فهي شأن خاص برئيس الوزراء وثلثه، يقرها كما يشاء ولا دخل لاحد في ذلك. ومجلس الشورى الذي عينه الامير العام الماضي لا يحق له مناقشة هذه الميزانية التي لا تعرض عليه الا بعد ان تقر من قبل الحكومة. وكما هو معروف فان اهم عمل لاي برلمان هو النظر في الميزانية، فاذا حرم من ذلك، فماذا بقي لهذا البرلمان من عمل او سلطة؟

والتملل لم يعد مقتصرًا على طبقة الفقراء، بل ان التجار اصبحوا متمللين، كما اسلفنا، ولم يعد غريبا ان تسمع عددا كبيرا من هؤلاء ممن هو محسوب على النظام، يتحدث عن الفساد والفوضى مثل احمد كانو والمؤيد الزياتي وفخرو، فهؤلاء يشتكون من سوء الادارة والفوضى الاقتصادية ونهم رئيس الوزراء، ومناقسته لهم في المشاريع. كما ان هناك الكثيرين ممن هم على حافة الافلاس بسبب الأوضاع الاقتصادية. بعد هذا، فماذا يريد خليفة بن سلمان ان يقول للشعب؟

ويعتمد رئيس الوزراء على عدد من الموظفين الذين يمارسون ضغوطا مستمرة على الناس لحملهم على الانصياع لما يريده خليفة. فمثلا عندما يسافر الى العلاج ويرجع تمتلىء الصحف بالاعلانات باسماء الشخصيات والشركات التي تعبر عن «فرحتها» بشفاء رئيس الوزراء من مرضه. وهذه الاعلانات تسحب من الشركات والاشخاص بالقوة، فاما ان تتصل ادارة الجريدة بهم وتطلب منهم نشر اعلان باسمائهم او ان يتصل موظفو مكتب رئيس الوزراء بهم لحثهم على نشر الاعلانات. بالتالي يبدو وكأن هناك حبا حقيقيا لدى الناس تجاه رئيس الوزراء، وهو أمر يخالف الحقيقة. فاذا كان الناس العاديون غير مرتاحين من خليفة بن سلمان، فان رجال الاعمال لديهم حساسية من الرجل بعد ان اصبح يضايقهم في ارزاقهم.

وعلى ذكر مضايقة الناس في الاعمال التجارية، تجدر الإشارة الى وجود ثلاث مجموعات تعمل لصالح رئيس الوزراء وهي كالتالي:

١- مجموعة يونيتاك المعروفة وهي ذات أنشطة متعددة وتسيطر على مجموعة من الوكالات العالمية والمكاتب الاستشارية ويرأسها جميل وفا الذي يعتبر اهم رجال الاعمال في دائرة نشاطات رئيس الوزراء، ويعمل معه كذلك محمد زباري.

٢- المجموعة الثانية ويعمل افرادها كعرايين لصالح خليفة بن سلمان. فيقوم احد مسؤوليها بالاتصال بالشركة التي فازت بمناقصة مشروع معين ويقول لمديرتها: أنت حصلت على المناقصة لانك قدمت احسن عرض، ولكن عليك ان تدفع (مبلغا محددًا) كعمولة لرئيس الوزراء، وتستهدف هذه المجموعة كبار رجال الاعمال الذين يفوزون بالصفقات الكبيرة، ويفرضون عليهم المبلغ الذي

سوف يسجل التاريخ لارض اوال انها عاشت واحدة من احلك فترات عهدها في الثلث الاخير من القرن العشرين، حيث تدنى مستوى التعامل بين الحكومة والشعب من جهة، وازداد جشع افراد العائلة الحاكمة من جهة اخرى. واذا كانت فترة السبعينات والنصف الاول من الثمانينات قد شهدت صعودا في مستويات العيش بسبب صعود مدخولات النفط، فان العقد الاخير لم يكن كذلك، حيث تضاعفت اسعار النفط بالاضافة الى تضائل معدل الانتاج اليومي من حقل البحرين، اذ لم يعد يتجاوز الاربعين ألف برميل يوميا. ويوجد رئيس وزراء جشع يريد عيشا بانخا بدون حدود، يصبح الشعب هو المتضرر الاول من تراجع المدخولات.

المطلعون على الامور يقولون ان رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة، هو واحد من أسوأ الحكام الخليفيين، وهو يشبه الى حد كبير عم ابيه، عبد الله بن عيسى آل خليفة، الذي عاش فسادا في البلاد اكثر من اربعين عاما (ما بين ١٩٢٠ - ١٩٦٧)، وكان يصادر اراضي المواطنين ومزارعهم بدون رادع او ضمير. ويصف احد السياسيين المخضرمين بان رئيس الوزراء «لديه عقدة ضد البلد»، فهو يمسك بزمام الامور كلها من خلال رئاسته لمجلس الوزراء. وقد استطاع كسب ولاء وزرائه خلال ربع القرن الماضي وبالتالي فهو غير متحمس لاحداث اي تغيير جوهري في مجلس وزرائه. ويتعامل مع البلاد والشعب من موقع الاستكبار والتعالي والاستخفاف بالاموال والارواح، ولا مكان لشيء اسمه الانسانية والحرية او الحقوق في قاموسه. وقد نصب ولديه علي وسلمان في مواقع حساسة وفتح لهم باب النهب والسلب على مصراعيه.

الامير مرة اخرى

حريضا على توفير فرص التفكير المتروى لسموك الكريم في التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الاميري رقم ١٩٧٥/٤، فان املنا كان كبيرا في فتح باب الحوار مع سموك الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخبة من ابناء وطنكم ومن مواطنيكم بالعريضة التي قدمت الى سموك في ١٩٩٢/١١/١٥ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقا للدستور.

وكما تعلمون سموك فان مجلس الشورى الذي ارتايم تأسيسه بارادة اميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل اهم مؤسسة تشريعية عن العمل. والحقيقة التي تظهر امامنا كمواطنين ومسلمين هي اننا سنكون مقصرون في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحك ونصارع فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من اوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهت عطلها لكانت خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة متعددة الوجة في حدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من ابنائنا من العودة الى وطنه، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين، وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعا مباشرا الى جانب

الاعلام الموجه من قبلها. وهذه الامور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك باجراء انتخابات حرة ان ارتايم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل الى الانعقاد وطبقا للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها:

(الامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه اسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى.

واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل.

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورًا كان الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد).

واننا على امل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية، وتقديم العون لقيادتك الحكيمة على اساس من العدل والشورى والايمان بما ارساه ديننا الاسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

ادامكم لله لنا وادام لكم موفور الصحة والعزيمة، ووفقنا الله واياكم لما فيه خير وراحة وطننا.

وقد وقع عليها ١٤ شخصا اعتبروا اللجنة المشرفة عليها وهم الدكتور عبد اللطيف الحمود والشيخ عبد الامير الجمري ومحمد جابر الصباح وعيسى عبد الله الجودر واحمد عيسى الشملان وعبد الوهاب حسين علي وعلي قاسم ربيعة وهشام عبد الملك الشهابي ود. عبد العزيز حسن ابل وابراهيم السيد علي كمال الدين ود. منيرة احمد فخرو وسعيد عبد الله عسيول وعبد الله محمد صالح العباسي وعبد الله محمد راشد.

ادانة شعبية للقمع والاستبداد

لن تذهب تضحيات الشعب هباء، ولن تتلاشى آهات الثكالي في سواد ليل العتوب، ولن يتراجع ذنوب الحق عنه، قلنا هذا من قبل ونقول الآن، ونعلم ان ذلك حقيقة شاء الظالمون ام ابوا، الظلم لا يبقى والجور الى زوال، وصوت الحق يعلو في مسامع الزمن، وقعقة سلاح الجالدين لن تقوى على اخفاء صوت العدل، والشعب الحر لا يركع، وباطال الامة لا يستسلمون.

هذا ما تؤكده سنن الحياة، وهو ما تعلمناه من قراءة اسفار النضال في بقاع الارض. هل تعرف ان انة ام وهي تتذكر ولدها المصعد بالاغلال اقوى من اعلام الجبابرة؟ وهل تدرى ان مناجاة حبيبة لحبيبيها المشرد في الاصقاع له اصداء في جنبات هذا العالم اقوى من ضوضاء اعلام المستبدين؟ او تعلم ان اشواق العاشقين عبرالزمان والمكان تخترق الستارالحديدي الذي يفرضه الطغاة في الوطن المعذب؟ اقرأ التاريخ لتعرف قوة اختراق المشاعر الصادقة المطلقة من القلوب المعذبة. وتصفع اسفارالغرام وسوف تفهم لماذا يفشل القمع في كبح جماح القلوب التي فاضت بالوجد والهيام.. انه الشعورالانساني الذي يتجاوز حدود القوة، فينبثق في الفضاء الرحب ليملا الصدور قوة دفع تكسر القيود وتحرك كوامن العطاء في النفوس.

لم يعد هناك بعد عقود القمع والاضطهاد مكانا للبعضاء بين ابناء شعبنا الصامد، واذا كانت سياسة الظالمين راهنت على اقامة السودد والحوارج بين ابناء الارض المؤمنة بريها وموطنها وحققها في الحياة، فان مجريات الامور تثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشل السياسةالرسمية، ونجاح سياسة الصنف الوطني الذي رفض تغريب البلاد وتفريق الشعب وقتل طموحه وسلب انسانيته. اننا لا نتحدث الآن عن « رآب الصدع » او « اقامة الجسور » او « التقريب بين وجهات النظر »، فكل ذلك متحقق، بفضل الله وصمود الشعب وتضحيات ابنائه. واذا كان ثمة حديث هنا فهو عن مستقبل هذا البلد وكيف يمكن انقاذه من ايدي الطامعين الذين يمتصون خيراته ويهدمون كيانه ويقعون شعبه. فالبالد في نظرهم، ليس سوى بقرة حلب جاؤوا لامتصاص خيرها، مع ابقائها في حالة مرض وفاقة وغربة. بلدنا اثبت صدق نوايا ابنائه وجدة اجياله في مواجهة حالات القمع والهيمنة والاستبداد والقهر.

انها قصة المواجهة بين من يحيون الارض ويسعون لاعمارها واللصوص الذين يقاتلون الامن والاستقرار ويخربون الديار ويسلبون الناس، وهو صراع يدركه كل مواطن، ويعرف ابعاده الغياري من الحريصين على

بناء مجتمع حديث بعيد عن سيادة التخلف والرجعية والارهاب.

وهكذا يعلن الشعب رفضه ظلم العتوب، ويعلنون موقفهم صريحاً لا ليس فيه ولا غموض، ويتبارى الالوف من المواطنين في التعبير عن مطالبهم بصراحة واقبال واصرار لا يخشون السلطان او جبروته. هذه المطالب العادلة لم تعد سرا، واذا كانت ففة محدودة من الناس قد اغلقتها في السنوات العجاف وسكنت عنها الاغلبية المغلوبة على امرها، فان استفحال حالة الظلم قد دفعت الجميع الى الخطوط الامامية في المواجهة، فلا خشية من سجن و تشريد، وهل يمكن ان يحدث اكثر مما حدث، ماذا اكثر من السجن الجماعي والتعذيب والتشريد والقتل؟ وماذا اكثر من الحرمان من العمل والسفر؟.

ربما كان العمل في الخفاء الاسلوب الافضل للعمل المعارض للسلطة في السابق، حيث هيمن الخوف على الناس، وبطشت السلطة بابنائنا بدون رحمة وسخرت امكانات البلاد ليس لتتميتها واعمارها بل لضرب الشرفاء من احرارها. ولكن بعد ان بلغ السيل الزبي لم يعد هناك ضرورة للتحرك المستور، بل المواجهة مع النظام الغاشم هي الاساس في المرحلة الراهنة. فجاءت العريضة الاولى قبل عامين ليوقع عليها نخبة من ابناء الشعب قد يختلفون في التوجه السياسي او الانتماء العقائدي ولكنهم متفقون على ان الحرية هي مطلب هذا الشعب وهي الطريق لبناء بلد متماسك ومستقر، وان العمل بعقد سياسي اجتماعي دستوري هو اساس العلاقة بين الحاكم والمحكومين. ولكن الحاكم المستبد يابى ان يتعامل مع رعاياه بالمنطق والاحترام.

واليوم تجتمع كلمة الشعب على وثيقة تاريخية مشتركة يوقع عليها القاضي والداني، والرجل والمرأة، الاسلامي والوطني، المهندس والطبيب، عالم الدين ورجل الاعمال، فتظهر الشعب صفا واحدا متراصا رافضا الحكم القمعي القبلي، ومطالباً بالحقوق المشروعة. انها وثيقة ادانة شعبية شاملة لسنوات الاضطهاد والارهاب السلطوي واعلان بزوغ فجرالعمل الوطني المشترك، وادانة سياسات التمييز بين المواطنين على اساس القبيلة والمذهب والولاء للسلطة. امة معطاة هي تلك التي افرزت رجال العمل الوطني خلال العقود الاربعة الماضية، عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشمالان وعبد علي العليوات والسيد علي السيد ابراهيم وغيرهم. وان شئتم ان تربطوا الماضي بالحاضر فاسالوا ابراهيم فخر عن طعم العمل

بزوغ فجر الحرية

أنت يا شعبي حر... أنت رمز للنضال أنت فيض من عطاء... أنت ينبوع الجلال أنت تاريخ عظيم... ملحمات في النزال عشت في أرضك مجدا شامخا مثل الجبال وائل فيها تمطى وابن عبد القيس جال طرفة حكمته في الشعر يتلوها الرجال ميثم برهانه يشرح آيات الكمال هاشم للنهج اعطى خير شرح باعتدال * * * *

أنت حب مستفيض أنت فيض من جمال فيك عشق للعداري، هن ريات الحجال أنت للشاعر حس منك يستوحى الخيال للهدى أنت طريق ينتهي فيه الجدل وبوجه الظلم سيف فيه آيات القتال كلما اطلق نصلا، كسر الشعب النصال أنت للحق حليف ضد أحلاف الضلال أنا من شعبي لكن بيننا عز الوصال * * * *

أمتي تنتظر النصر وفي الافق الهلال قمرا يسطع نورا في الروابي والتلال في ليال دامسات قاتل الله الليال هاهم الابطال هبوا رافضين الامتثال طالبوا الحاكم بالدستور، لا حكم العيال وقمعوا اسطورة المجد بلا قيل وقال واجهوا ظلما وتهديدا بنفي واعتقال هل يطل الفجر يوما خبريني يا اوال

المشترك الذي لا يستهدف الا تحريك الوضع نحو الحرية والكرامة بوجه عصابة تعادي كل ما هو انساني وحق وعدل. هل تدركون ايها السادة معنى ان ينعتق الانسان من قيود الخوف وينطلق في افق الحرية مدافعا عن انسانيته وكرامته. هذا هو عصرالعمل الوطني المشترك، والله سبحانه وتعالى هو الغاية، وشعبنا الكريم هو الصامد والمعطاء.

الشعب يقول كلمته في العريضة - التتمة من ص ١

الخليجي تقتضي اعادة النظر في هذه السياسة. صحيح ان حكومة البحرين قد فتحت الباب على مصراعيه امام النفوذ الامريكي وجعلت من البلاد القاعدة المتقدمة للقوات الامريكية، الا ان تصدع الوضع الداخلي للعائلة الحاكمة وبروز صراعات داخلية بالاضافة الى الضغط الشعبي سوف يضغط على القوى الغربية لاعادة تقييم الموقف، خصوصا مع وجود اجماع شعبي على العمل بالدستور والمطالبة بعمل ديمقراطي حسب مايدعو اليه الدستور.

وفيما تستعد البحرين لاستضافة القمة الخامسة عشرة لمجلس التعاون الخليجي الشهرالمقبل، تجد الحكومة نفسها في وضع حرج للغاية. فالمطالب الشعبية من شأنها تكبير صفو الاجواء، ومظاهرات العاطلين عن العمل لن تتوقف، والاعلام المعارض يزداد نشاطا، والتقارير الدولية حول الوضع في البحرين تتكاثر، وعليه فليس من المعقول الجمود على الوضع القائم وترك الحبل على الغارب. ومع ازدياد حالة التملل حتى في اوساط التجار واعضاء مجلس الشورى انفسهم، يصبح الاستثمار في سياسات الغطرسة والاستبداد الطريقي الاقصر لانتحار. ومع توقع حصول تغيرات سياسية كبيرة في السعودية بما فيها احتمال تحية الملك فهد بن عبد العزيز عن الحكم (اما بالقتل او الازاحة)، فان وضع الحكومة البحرين ليس من القوة بمكان. ومع ان الحكومة الخليجية تصرف مبالغ ضخمة في مجال تحسين صورتها لدى العالم الخارجي عن طريق استخدام خبراء اجانب في مجال العلاقات العامة، فان الوضع الداخلي تجاوز مرحلة التعقيم، كما ان سياسات القمع اثبتت عدم جدواها، ولن يكون البطش بالقائمين على العريضة ذا جدوى، خصوصا مع المشاركة الشعبية الهائلة في التوقيع على العريضة. لقد ان الأوان للتغيير ولن تجدي سياسات الاستبداد والقمع في وقف المد الجماهيري، وليعلم ال خليفة ذلك.

الوطني واليساري. هذه الظاهرة لا تتوفر في كل مكان وهي تثبت صمود الشعب بكل طبقاته بوجه الطغيان الخليفي، وهوامر مقلق للسلطة. فقد سعت حكومة آل خليفة الى محاولات تفريق الصف الوطني على اسس مذهبية وايدولوجية وطبقية، وفرضت مجلس الشورى بديلا عن المجلس الوطني الذي ينص عليه الدستور، وربطت البلاد مباشرة بالسياسة السعودية بشكل لم يسبق له مثيل حتى لم يعد هناك مجال للانفكاك من تلك العلاقة التي بدت وكأنها ازلية. هذا في الوقت الذي كان الوضع الخليجي يسير فيه من سيء الى اسوأ على صعيد العمل المشترك وفي اطار مجلس التعاون. واخيرا اصبحت السعودية في وضع لا تحسد عليه من التوتر الداخلي والتداعي الاقتصادي والضعف السياسي، حتى اصبحت دولة مثل قطر تتحدى السعودية علنا.

في ضوء هذه التطورات من الصعب التكهّن بما سيكون عليه رد فعل حكومة آل خليفة تجاه العريضة الشعبية المطالبة بالحياة الدستورية. فالتاريخ الخليفي لا يبعث على التفاؤل خصوصا مع وجود شخص مثل خليفة بن سلمان على رأس مجلس الوزراء، وهو الرجل الذي يرى في صدام حسين مثله الاعلى في التعامل مع شعبه. وفي الوقت نفسه فان تفاقم الوضع الداخلي والاضطرابات الاقليمية والتوجه الدولي لا تسمح بالجمود والاستمرار في الاساليب التقليدية في التعامل مع ما هو منطقي ودستوري من المطالب. واذا كانت السياسة الامريكية في السنوات الاخيرة قد دعمت الموقف الخليفي ووفرت غطاء دبلوماسيا على المستوى الدولي للسياسات القمعية لحكومة البحرين، فان تناقضات الوضع